منظمة العمل العربية

مُستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية كوفيد - 19

رؤية مُنظمة العمل العربية

يوليو - 2020

تقديم

انطلاقا من إيمان المنظمة وعزمها الراسخ على مواصلة الاضطلاع بدورها القومي الهام كأحد الأذرع الفنية لمنظومة العمل العربي المشترك، وكبيت خبرة عربي رائد، دأب على أن يضع خبراته الفنية التراكمية طيلة الأعوام والعقود المنصرمة أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، من خلال تسليط الضوء على بعض المسائل الحيوية والملحة، المختارة بعناية تبعا لطبيعة المرحلة وما تتطلبه من متابعات ومعالجات وتناول، قدمت المنظمة من خلالها لأطراف الانتاج المشورة والنصح والرأي الفني السديد، ووضعت المعالجات والآليات الملائمة والحلول المبتكرة والعملية، حول ما تم طرحه من قضايا العمل.

واليوم.. وفي ظل تداعيات جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على مناحي الحياة المختلفة، وما خلفته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية، وما تستدعيه من تحرك للتعاطي مع تلك الجائحة والتصدي لها ومواجهتها وذلك للتخفيف من أضرارها وتبعاتها. تضع المنظمة أمام أطراف الإنتاج الثلاثة مبادرة من شقين : أولاها تتضمن معلومات أساسية بحجم وآثار الجائحة وما سببته من آثار اقتصادية واجتماعية طالت معظم البلدان العربية، وشقها الثاني: يحمل رؤية أولية لكيفية التعاطي مع تداعيات هذه الجائحة من خلال لفت الانتباه إلى التعاطي مع الأزمة باعتبارها فرصة أكثر من كونها محنة، ويركز الطرح على مستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الوطن العربي في ظل الأوضاع الراهنة، فالفرصة متاحة أمامها الآن لسد الاحتياجات المحلية المتنامية من بعض السلع ذات الصلة بالجائحة، فتنامي الطلب على هذه السلع يفوق القدرات التشغيلية للشركات المصنعة لها، لذلك فالحاجة ملحة للاهتمام بهذه المؤسسات وتقديم الدعم لها وتوجيهها الوجهة الاقتصادية السليمة، خاصة أن التوقعات تسير في اتجاه كسب الرهان خاصة إذا ما أحسنا توظيفها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

فايز علي المُطيري
المُدير العام

الفهرس العام

المحور الأول: **تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاديات العربية** 5

النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي: 7

(1) الطاقة 8

(2) القطاع السياحي 9

(3) الاستثمار 10

(4) القطاع المالي 10

(5) أسواق العمل 12

(6) الحماية الاجتماعية 13

الخلاصة: 14

المحور الثاني: **مُستقبل المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية كوفيد-19** 18

القسم الأول: **التجارة الدولية قبل وأثناء الجائحة** 19

(1) التجارة السلعية العالمية 19

(2) التجارة السلعية للمستلزمات الطبية 21

(3) التجارة الرقمية 21

القسم الثاني: **التحدّي والفرصة** 23

القسم الثالث: **سياسات ومُبادرات مُقترحة** 26

(1) الأولويات الوطنية 27

(2) الأولويات القومية 28

فهرس الأُطر

إطار (1): **منهجية تحديد الأولويات** 26

فهرس الأشكال البيانية

شكل (1): **الرقم القياسي لحجم التجارة السلعية العالمية بناءً على البيانات الفعلية خلال الفترة مِن 2000 إلى 2019، وبناءً على سيناريوهين (المُتشائم – المُتفائل) لتوقعات الفترة مِن 2020 إلى 2022** 20

فهرس المصادر

تقرير صندوق النقد العربي 16

تقرير صندوق النقد الدولي 16

المحور الأول
تداعيات أزمة كورونا
على الاقتصاديات العربية

تداعيات أزمة كورونا
على الاقتصاديات العربية

أدى ظهور فيروس (كورونا) إلى إحداث تَغيُّرات مُهمة وأضرارا جسيمة على اقتصاديات الدول العربية والعالم، فبسبب تداعيات هذا الفيروس وما صاحبه من تدابير وإجراءات احترازية عاجلة لمواجهة هذه الجائحة والحد من تداعياتها وتأثيراتها السلبية الخطيرة على صحة مواطنيها وعلى اقتصاداتها، والتي يبدو أنها لم تَستثنِ أحدًا، كبيرًا كان أو صَغيرا، غَنيا أو فقيرا.

فَرضت هذه الأوضاع تَحديات كبيرة على الدول العربية، وأرغمتها على اتخاذ عدد من الإجراءات التي وجدت نفسها مُرغمة على القيام بها، وكان من نتائجها إغلاق الحدود، فتوقف النقل والتنقل، وتوقف معه انسياب السلع والبضائع والخدمات بين الدول، كما توقف تدفق السياح فتعطلت بذلك أنشطة الفنادق والمرافق السياحية والترفيهية المرتبطة به، وهذا بدوره عَطل نشاط الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال السياحي التي يُشكل حجم العمالة به ما نسبته 80 % [1] من حجم العمالة في هذا القطاع، كما أسفرت هذه الإجراءات عن فرض حَظر تجوال شامل على الأفراد، فأدى ذلك إلى إغلاق المحلات والمطاعم والأسواق، فتوقف النشاط الاقتصادي الذي أُصيبت مُعظم قطاعاته بالشلل التام، فتوقف الإنتاج، واضطرت الشركات لتسريح عُمالها أو تَقليص ساعات العمل بها، مما عرَّض فئات عَريضة من العمال لفقْد وَظائفها، وفقْد أجورها كليا أو جُزئيا، وهذا أوجد أعدادًا إضافية من العاطلين والفقراء، فتصاعدت مُعدلات البطالة المتأزمة أصلا، وازداد عدد العاطلين وازدادت نسبة الفقراء، وتَأثرت السيولة المالية لدى المصارف ولدى الأفراد أيضا، فأثر ذلك سلبا على حجم الطلب والاستهلاك، سواء في السلع أو الخدمات، وهذا بدوره أثر على الاستثمار، نتيجة عدم اليقين بشأن المدى أو المدة التى ستستغرقها كل تلك الإجراءات للقضاء على

هذه الجائحة، فترتب عن كل ذلك بُروز أزمة حقيقية واجهت الدول العربية، وغيرها من دول العالم، التي وجدت نفسها أمام أوضاع صَعبة وعمليات طارئة ومُوازنات يتعين إعادة النظر فيها، ومَبالغ مالية إضافية عليها توفيرها وإنفاقها، لدعم النُظم الصحية بها، ولدعم قطاعات اقتصادية مُتضررة لإنقاذها من الانهيار، وفئات ضَعيفة فقدت وظائفها ومَصادر رزقها ودخلها وبحاجة إلى عَون نَقدي سريع، ولتوفير مَواد ومُستلزمات ومُعدات طبية وتَجهيز مُستشفيات وكوادر طبية، وتوفير أدوية ولقاحات وكمامات وأجهزة تنفس اصطناعية، للحفاظ على أرواح الناس من هذا الوباء الفتاك.

ونستعرض فيما يلي وبشيء من التفصيل، أهم الآثار التي رتبتها الجائحة على اقتصاديات الدول العربية، وسُبل التصدي لها وكيفية مُعالجتها- :

- **النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي :**

فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا أصبح وباء عالميا (خلال شهر مارس 2020) أصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل، وخلال فترة وجيزة من هذا الاعلان ظهر الأثر المباشر والفوري على حركة الصادرات والواردات (على مستوى العالم) فتراجع مستوى الطلب العالمي على السلع والخدمات وتأثر الإنتاج بتراجع الانفاق الاستهلاكي وحالات إغلاق الأسواق والأماكن الترفيهية والفندقية، كنتيجة طبيعية لتأثر قطاعات هامة أخرى التي تعتمد عليها حركة التجارة اعتمادا كليا كقطاع النقل، وكانت هذه هي بداية الركود الاقتصادي العالمي، لأن توقف خدمات النقل وخاصة (الجوي) منه، أثر وبشكل مباشر وفوري ليس على التجارة فحسب، بل امتد أثره لقطاعات أخرى لصيقة به، أهمها قطاع السياحة، والنقل (نقل الأفراد والسلع والخدمات) وكانت توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي لهذا العام قبل تفشي وباء كورونا بحوالي 3.3%[2] إلا أنه وبعد تفشي الوباء وما أحدثه من تأثيرات سلبية كثيرة تم خفض هذه التوقعات إلى أقل من 2%[3] مما

حدا ببعض الدول المهمة على مستوى الاقتصاد العالمي إلى تبني سياسات وسناريوهات أكثر واقعية.

وبحكم انكشاف اقتصادات الدول العربية على الاقتصاد العالمي فقد طالت تداعيات الفيروس غالبية الدول العربية ونالها ما نال غيرها من آثار، وكان من النتائج المباشرة لانخفاض العرض والطلب أن شهد العالم تباطؤا حادا في النمو وتراجعا في قيمة الإيرادات المتحصلة من التجارة والسياحة إضافة إلى فقدان مورد مالي مهم،تعتمد عليه وبشكل كبير سواء في توفير العملة (الأجنبية) أو في رفد ميزان المدفوعات الخارجية، ومن المتوقع أن يشهد معدل النمو والإنتاج انخفاضا ملحوظا بمعدل 2%(4) وليس من المتوقع أن تسترد هذه القطاعات عافيتها خلال هذا العام مما يتطلب من الدول العربية الاستعداد لأسوأ الاحتمالات بما يلزم، سواء على مستوى السياسات أو التدابير الاحترازية والإجراءات.

- **الطاقة :**

يعد قطاع الطاقة من القطاعات الرئيسية لأغلب الدول العربية وتصل احتياطيات الدول العربية من النفط الخام حوالي 57.1%(5) من الاحتياطيات العالمية، وتصل احتياطاتها من الغاز الطبيعي حوالي 27.1%(6) من الاحتياطيات العالمية، ومن المتوقع أن يتراجع إنتاج الدول العربية من النفط الخام خلال العام 2020 متأثرا بعدد من العوامل من أهمها : الركود الاقتصادي، وانخفاض حجم الطلب، نتيجة الاضطراب الذي أصاب هيكل التجارة العالمية وما نجم عنه من توقف عديد من القطاعات وحركة النقل بسبب تفشي (كورونا) وانكماش الاستهلاك فكان لابد من تراجع الطلب على الطاقة والسلع الأولية بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية وعديد من المصانع وتقلص حركة النقل والسياحة، الذي أدى إلى تراجع التدفقات التجارية والتي أدت بدورها إلى ترجع النمو في الطلب فكان

هذا الانخفاض الملحوظ على أسعار النفط العالمية وبواقع 60%[7] منذ بداية العام الجاري لتصل الأسعار إلى 26 دولارا للبرميل مع نهاية شهر مارس من هذا العام، وستتكبد الدول العربية المصدرة للنفط جراء هذا الانهيار في الأسعار خسائر جسيمة في حجم الإيرادات السنوية وسيفرض عليها ضغوطا مالية كبرى، سواء على مستوى الأرصدة المالية أو في نسبة التدفقات التراكمية للاستثمارات الوافدة، وقد يؤثر ذلك على برامجها وخططها وعلى العمليات التي تقوم بها في مواجهة جائحة كورونا .

- **القطاع السياحي :**

يُعتبر من أكبر القطاعات تأثرا بالجائحة، لاسيما وأن هذا القطاع يتكون من شركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تمثل ما نسبته 80%[8] من نسبة العمالة الكلية للقطاع، ويُعد هذا القطاع بالنسبة لكثير من الدول العربية كأحد مصادر الدخل الرئيسية والهامة، إذ يوفر إيرادات مُهمة لها، ويُعد رافدا كبيرا للموازنات العامة، ولموازين مدفوعاتها الخارجية، وكان أول القطاعات تأثرا بالإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا، فبمجرد الإعلان عن تلك الإجراءات تم إلغاء جميع الحجوزات الفندقية وحجوزات الطيران حول العالم وتوقف السفر والتنقل بشكل فجائي وفوري، مما أربك القطاع بتلقيه الصدمة الأولى فبات بحاجة ماسة لاتخاذ تدابير وإجراءات جدية وعاجلة وإعطائه الأولوية اللازمة لإنقاذه من الانهيار، والحقيقة أن عديد من الدول هرعت لإنقاذ هذا القطاع ومنعه من الانهيار، من خلال تخصيص مبالغ مالية مناسبة لدفع تعويضات للعاملين به ودعم المؤسسات القائمة عليه بوسائل شتى وهذا الاهتمام كان مبررا، وذلك نظرا لما يمثله من أهمية بالغة لعديد من الدول في توليد فرص العمل، ودعم الإنتاج المحلي، ودعم تجارة الخدمات، ورفد الموازنات الحكومية فضلا عن توفير العملة الصعبة .

- **الاستثمار :**

القرار الاستثماري تأثر كغيره من القطاعات بتفشي الجائحة والإجراءات المتخذة لمواجهتها، فالشلل الذي شمل قطاعات هامة وأساسية في الاقتصاد قد ألقى بظلاله على المشهد، وساهم في تنامي إحساس المستثمرين بالخطر وفي خلق حالة من عدم اليقين بشأن ما سيئول إليه الوضع وبما ستسفر عنه كل هذه الإجراءات، وحجم الأضرار التى ستلحق بالاقتصاد العالمي والمدة التي ستستغرقها للتعافي، ولذلك فمن المتوقع أن هذه العوامل ستنعكس سلبا على القرار الاستثماري وسنشهد تراجعا كبيرا ومؤثرا مما ستكون له مضاعفات أخرى على قطاعات الاقتصاد وعلى المشاريع الاستثمارية، القائمة منها والمخطط لها مستقبلا، ومما لاشك فيه أن تراجع الاستثمار سيعيق المجهودات المبذولة، بل وسيطيل أمد التعافي، ولذلك فإن مدى نجاعة هذه الإجراءات وجديتها والآجال المناسبة ودقة التعامل مع الجائحة والتبعات التي أحدثتها، وقدرة الدول في تجاوز الأزمة وفي احتواء الفيروس بشكل كامل سيكون لها بالغ الأثر في إعادة الثقة للمستثمرين وإرجاع الحياة والروح مرة أخرى لدواليب الإنتاج والاستهلاك.

- **القطاع المالي :**

بعد تراجع أسواق الأسهم بنسبة من 20% إلى 30% (9) وكذلك التدهور الحاصل على أسعار الطاقة وأسعار السلع الأولية، الذي خلق وضعا جديدا وصعبا أمام الدول العربية، التي كانت رتبت موازناتها العامة على أوضاع مُعينة وسياسات وأهداف طموحة (قبل ظهور جائحة كورونا) وجدت نفسها فجأة أمام فرضيات وتطورات مختلفة، ركود اقتصادي وشلل تام في قطاعاتها الإنتاجية والخدمية الأساسية، نجم عنه تقلص كبير في حجم إيراداتها ومواردها المالية المتوقعة، ناهيك عن الخسائر التي تكبدتها أسواقها المالية في أسعار الأسهم لبعض الشركات الكبيرة المدرجة بها،

واضطرارها لإنفاق مبالغ مالية على بنود وعناصر عرضية وغير مُتوقعة، مما اضطرها إلى البحث عن موارد إضافية بديلة لتغطية العجز المتوقع في النفقات الإضافية غير المتوقعة والتي تَطلبتها الظروف المُستجدة، فقد وجدت نفسها مُلزمة بتكبد مصروفات إضافية على الرعاية الصحية ودعم الشركات والمشروعات مما فاقم من الأعباء على الموازنات المثقلة أصلا، خاصة في ظل تراجع الإيرادات المالية سواء بسبب تراجع أسعار النفط أو السلع الأولية إضافة إلى انخفاض تحويلات العمالة الخارجية، وسيفرض هذا الوضع عليها اتخاذ قرارات ربما تكون قاسية مثل اللجوء إلى الاقتراض أو فرض ضرائب جديدة لتوفير بعض الموارد لمواجهة الأوضاع الطارئة التي خلفتها هذه الجائحة وضرورة مكافحة الفيروس ناهيك عن الالتزامات الأخرى تجاه المتضررين والمهددين بفقدان مرتباتهم ووظائفهم وغيرها من أشكال الدعم الأخرى.

ومن ثم فإننا نؤكد على الإجراءات المتخذة من قبل عدد من المصارف المركزية في الدول العربية بخفض معدلات الفائدة النقدية، وتشجع الاستمرار فيها، لأن مثل هذه الإجراءات من شأنها تحفيز الطلب الكلي وتيسير السياسة النقدية والتشجيع على الاقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية مما يمكنها من توفير مبالغ إضافية لتحفيز الاقتصاد وهذا يؤدى إلى تخفيض تكاليف الإقراض وتوفير تسهيلات ائتمانية عاجلة وملحة للمصارف بما يساعدها على تلبية طلبات الشركات للحصول على التمويل المطلوب من قبلها طيلة هذه المرحلة.

- **أسواق العمل :**

مُحركات الطاقة الإنتاجية (العمالة ورأس المال) أصابها الشلل أيضا وأصبحت غير مُستغلة بكامل طاقتها الإنتاجية بسبب الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية مثل الحجر الصحي وحظر التجوال وحالات الإصابة بالمرض والوفيات، كل ذلك ترك أثرا على الأداء الاقتصادي وانقطاع الإمدادات (سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة) مما أدى إلى تباطؤ نمو العملية الإنتاجية، ولذلك فإن القوى العاملة ستتأثر هي الأخرى تأثرا مباشرا وفي كثير من القطاعات كقطاع السياحة والصناعة وسينجم عن هذه الإجراءات عدد من الآثار السلبية منها تسريح العمالة العادية التي تتقاضى أجورا زهيدة فضلا عن تخفيض في عدد ساعات العمل والتي سيترتب عنها انخفاض في قيمة الدخل.

وفي المقابل سيكون تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة بنسب أقل نسبيا في الأجلين القصير والمتوسط نظرا لامتلاكها خيارات وبدائل تفتقدها الفئات الأولى ووجود بدائل لا تتوافر لغيرها، مثل العمل عن بُعد والعمل من المنازل باستخدام التقنيات الحديثة المُتاحة التي دخلت ضمن أنماط العمل الجديدة، وأصبحت مُطبقة بالفعل ووجود الحاجة للجوء إليها الآن أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد فرض الطوارئ وإجراءات الحجر الصحي ومنع التجوال، وفي هذا الصدد فأغلب التوقعات تشير إلى أن معدلات البطالة والفقر ستشهد ارتفاعا ملحوظا وكبيرا، وأن أعداد العاطلين عن العمل ستتزايد بسبب تفشي الجائحة وستصل إلى ما يقارب من (5.3)[10] مليون عاطل على مستوى العالم في أحسن الحالات، بينما الفرضية الأسوأ تشير إلى فقدان (24.7)[11] مليون شخص وظائفهم في الفترة القادمة.

- **الحماية الاجتماعية :**

آثار هذه الجائحة ستمتد إلى منظومة الحماية الاجتماعية وستتسبب في انحسار هذه المظلة بخروج أعداد كبيرة من تحتها وذلك نتيجة للتوقعات بفقدان أعداد كبيرة وظائفها وانضمامها إلى فئات العاطلين عن العمل ومن ثم سيتضخم أعداد الفئات الأكثر هشاشة والأكثر فقرا في العالم، مما يحتم على الدول العربية القيام وبشكل عاجل بتخصيص جزء مناسب من مواردها على التدابير التي من شأنها التخفيف من آثار الأزمة واحتوائها، ولغرض التحفيز المالي وتوجيه تلك المبالغ لتقوية برامج ومنظومات الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بالإضافة إلى دعم أنظمة الضمان الاجتماعي ماليا وهيكليا، ودعم برامج التأمين الصحي، وغيرها من إجراءات التحفيز التي تستهدف دعم الأفراد وقطاع الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، وتحفيزات ضريبية أخرى لدعم النظم الصحية بها بما يشمل الاختبارات وتطوير اللقاحات والإمدادات الطبية، باعتماد نسب ثابتة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، والعمل على تأجيل سداد الاستحقاقات الضريبية على دخول الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة ، خاصة تعزيز الإعانات للفئات الضعيفة الهشة والعمالة المؤقتة المتضررة، وبما يؤدي إلى حماية القوة العاملة في تلك القطاعات، إضافة إلى التوسع في نظام ضمان الائتمان والتأمين ضد التعطل، الذي يساعد في تعزيز قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها والاستمرار في توفير وصرف التغطيات المالية اللازمة التي ترتبت على الزيادات الطارئة في بنود الانفاق، وذلك للحفاظ على السلم الأهلي والأمن المجتمعي بها.

الخلاصة

تبين مما سبق أن الجائحة قد أثرت بصورة مباشرة على قطاعات أساسية عديدة في اقتصادات الدول العربية وأضرت بالناتج المحلي بها، وعلى إيراداتها (التجارية والسياحية والنفطية وتحويلات المغتربين) مما يتطلب أن تستمر الدول العربية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا على نفس الوتيرة والمستوى وذلك لاحتواء الأزمة في أقصر وقت ممكن، ولتحقيق ذلك عليها إعادة النظر في بعض أولويات الانفاق وإيلاء أهمية لاحتياجات الرعاية الصحية وتعزيز التأمين الصحي (على الأقل في هذه المرحلة) مع ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم إلى القطاعات المتضررة، وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للمخاطر وفي هذا الصدد ينبغي الاستمرار في السياسة التحفيزية لدعم السيولة ولضمان القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص وعلى الأخص:

- توفير استجابة مالية متواصلة لتعزيز الانفاق اللازم على بنود الرعاية الصحية وإعادة تهيئة النظم الصحية وتعزيز البنية التحتية للقطاع، وهذا سيساعد بشكل كبير في التعجيل بالقضاء على الجائحة وتجاوز الأزمة بما يمكنها من استيعاب كافة المصابين وتلبية احتياجات السكان فالتحديات كبيرة وخطيرة وتتطلب سياسات وإجراءات مشددة وجدية في مواجهة الفيروس، فالوقاية خير من العلاج، وتدابير مثل حظر التجوال وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلا عن التوسع في أساليب العمل عن بعد في بعض الدوائر الحكومية والخاصة قد ثبتت نجاعتها وفائدتها.
- على المستوى الاقتصادي فالاستمرار في تبني السياسات التحفيزية التي أطلقتها العديد من الدول العربية، وكذلك حزم الدعم المالي المقدمة منها سواء لدعم المصارف المركزية أو إنشاء

بعض الصناديق التمويلية والحسابات الخاصة، التي أنشئت بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية والتي صاحبتها إجراءات خفض أسعار الفائدة النقدية وشراء بعض السندات الخاصة وخفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، كل تلك الأمور من شأنها تعزيز قدرات المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المختلفة، وتزيد من قدراتها في تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوب منحها للشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة لدعم قطاعات الاقتصادات المتضررة وذلك بغرض المساعدة لحفز الطلب الكلي في الاقتصاد وتحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار.

- كما أن تأجيل سداد الضرائب الذي نُفِّذ من بعض الدول أدى إلى دعم السيولة ووفر الدعم النقدي المباشر للمشارع الصغيرة وهذا أمر مهم للغاية لحماية قطاعات أساسية في الاقتصاد من الانهيار ويتطلب الاستمرار فيه ودعمه بشتى السبل.

ولا بد من الاعتراف بأن عديد من الدول ستجد صعوبة في الاستجابة أو الالتزام لتنفيذ كل ما يتوجب عليها عمله، نظرا لمحدودية الموارد أو لضعف بنيتها التحتية الصحية التي قد لا تمكنها من تجاوز الأزمة بالصورة المناسبة وفي التوقيتات الملائمة.

كما لا يخفى أيضا بأنه لا يزال هناك قدر من عدم اليقين بشأن حجم الآثار النهائية على الاقتصادات العربية نظرا لعدم التوصل إلى اكتشاف مصل أو علاج ناجع ونهائي يقضي على هذا الوباء في وقت يمكن توقعه، كما أن الآثار ستكون متفاوتة بين دولة وأخرى وذلك تبعا لمدى قوة الاستهلاك المحلي بكل منها، ومُرونة أسعار الصرف، ومدى متانة شبكات الحماية الاجتماعية لديها، وقوة قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بها، ووجود شبكات أمان اجتماعية متماسكة، فالأمر يتطلب

توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للمخاطر من خلال القيام بالآتي-:

- الاستمرار في عمليات التحويلات النقدية الموجهة لهذه الفئات في شكل إعانات وخلافه.
- دعم الأجور بالتنسيق والتعاون مع رجال الأعمال.
- التخفيف الضريبي والتوسع في المنح والتسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة.
- تقديم ضمانات حكومية للأسر والمؤسسات الصغيرة .

المصادر:

- 1 – 2 – 3 – 4 – 5 – 6 – 8 – 10 – 11 (**تقرير صندوق النقد العربي** – إبريل 2020) . **بعنوان التداعيات الإقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية** د. الوليد أحمد طلحة .
- 7 - 9 (**تقرير صندوق النقد الدولي** – إبريل 2020) **بعنوان آفاق الإقتصاد الإقليمي فى الشرق الأوسط – وآسيا**

مُستقبل
المشروعات المتوسطة، والصغيرة،
ومُتناهية الصغر
في المنطقة العربية
في
ظل الجائحة الوبائية كوفيد-19

القسم الأول
التجارة الدولية قَبل وأثناء الجائحة

إنَّ استعراض التجارة الدولية قبل وأثناء الجائحة الوبائية مِن الأهمية بمكان لإعطاء الدليل والبرهان المعلوماتي على رؤية المُنظمة التي يسوقها التقرير محل الطرح، وهو ما سوف تَتَضِح أهميته خلال الأقسام التالية. لذا فخلال هذا القسم سوف يتم – وبصورة شديدة الاختصار والتركيز – حَصر التغيُّرات المُتوقعة على حركة التجارة الدولية جرَّاء أزمة الجائحة الوبائية، وهو ما سوف يتم بالاعتماد أساسًا على بيانات وتقديرات مُنظمة التجارة الدولية للأُمم المُتحدة (UN-WTO).

(1) التجارة السلعية العالمية:

يوضح **الرقم القياسي لحجم التجارة السلعية العالمية** عبر الشكل رقم (1) **التنامي شبه المُضطرد في حجم التجارة العالمية خلال الفترة مِن عام 2019 إلى عام 2020**. إذ يوضح الرقم القياسي للتجارة الخارجية في عام 2019 بلوغ التجارة الخارجية في هذا العام نحو 1.1 ضعف – تقريبًا – التجارة الخارجية المُسَجَلَة في عام 2015، بِما يُعادل مُعدَّل نمو 10% بين عامي القياس. وفي صدد مُقارنة حجم التجارة الخارجية بين عامي 2017 و 2018 توضح إحصاءات مُنظمة التجارة العالمية ارتفاعًا بنحو 2.9% في حجم التجارة العالمية في عام 2018 مُقارنةً بعام 2017. غير أن هذا الارتفاع قد تراجع في عام 2019، إذ سَجَلَت التجارة الخارجية خلال هذا العام حالة مِن الثبات النسبي مُقارنةً بعام 2018، والذي عَبَر عنه مُعدَّل انكماش بَلَغَ نحو 0.1%- بين هذين العامين.

وبالانتقال إلى استعراض **توقعات مُنظمة التجارة العالمية للأعوام الثلاث خلال الفترة المُمتدة مِن عام 2020 وحتى عام 2022**، فلعلَّ **كلا السيناريوهين** الذين تناولتهما المُنظمة – المُتشائم والمُتفائل – **يوضحان تراجعًا أقل ما يوصف بالمعنوي للتجارة الدولية خلال عام 2020**، **يمتد هذا التراجع في حالة السيناريو المُتشائم حتى عام 2022**، في حين **يُظهر السيناريو المُتفائل عودة تدريجية خلال عام 2021، والتعافي شبه التام مع نهاية عام 2022**. ولعلَّ مُقارنة أثر الأزمة المالية العالمية (2008-2009) بأثر الجائحة الوبائية يوضح مدى ضراوة التأثير المُتوقع للأزمة الراهنة

على التجارة العالمية بصورة تَفوق الآثار الفعلية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية. إذ يوضح السيناريو المُتشائم تراجع مُتوقع لحجم التجارة الخارجية خلال عام 2020 ليصل الرقم القياسي لقرابة 75 نُقطة، في حين يرتفع لحدود 95 نُقطة مع نهاية عام 2022. وهو ما يعني أن السيناريو المُتشائم يتحدث عن وصول حجم التجارة الخارجية في عام 2022 إلى ما دون الرقم القياسي لعام 2019 (الحقيقي) بنحو 15 نُقطة، وما دون خط الاتجاه العام (القيمة المُتوقعة في ظل الظروف الطبيعية) لذات عام 2022 بنحو 25 نُقطة.

شكل رقم (1): الرقم القياسي لحجم التجارة السلعية العالمية بناءً على البيانات الفعلية خلال الفترة مِن 2000 إلى 2019، وبناءً على سيناريوهين (المُتشائم – المُتفائل) لتوقعات الفترة مِن 2020 إلى 2022.

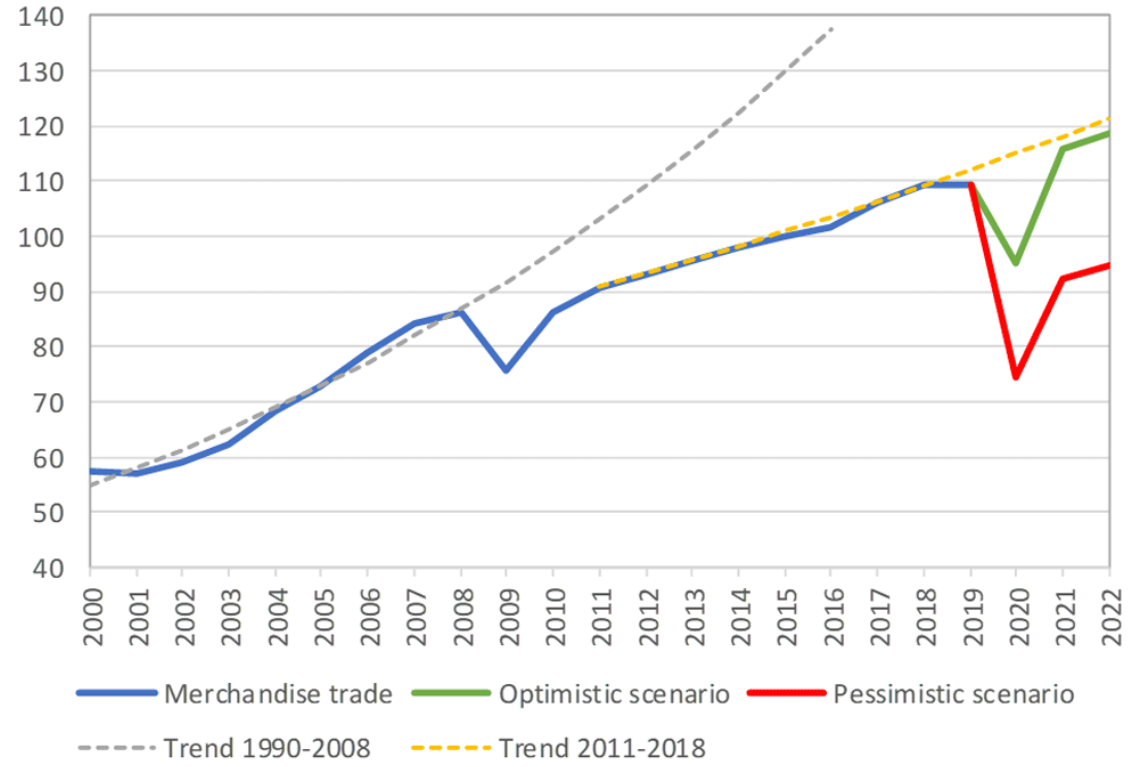

المصدر: مُنظمة التجارة الدولية للأُمم المُتحدة (UN-WTO)

سنة الأساس 2015 = 100 نُقطة

نتيجة (1) ... تراجع تتراوح حِدَتُهُ بين المتوسط والكبير في حجم التجارة السلعية العالمية خلال الأعوام الثلاث – على أقل تقدير – على مدار الفترة مِن 2020 وحتى 2022.

(2) التجارة السلعية للمُستلزمات الطبية:

في تقريرٍ لها حول دور المُستلزمات الطبية السلعية ضمن منظومة التجارة العالمية، **توضح إحصاءات مُنظمة التجارة العالمية أن التجارة السلعية للمُستلزمات الطبية** (بكافة أنواعها وأنماطها) **قد مَثَّلَت نحو 5% مِن إجمالي التجارة السلعية العالمية في عام 2019**، إذ حَقَّقَت التجارة الدولية (صادرات وواردات) للمُستلزمات الطبية نحو 2 تريليون دولار أمريكي في ذلك العام. وقد **تنامت قيمة الواردات العالمية مِن المُستلزمات الطبية السلعية بنحو 5% بين عامي 2018 و 2019**. ومِن الجدير بالذكر أن **قُرابة نصف الواردات مِن المُستلزمات الطبية السلعية في هذا العام كانت لصالح الدواء**، في حين أن نحو **13% كانت مِن مُستلزمات الحماية الشخصية**. أما على مستوى الدول الأكثر تصديرًا للمُستلزمات السلعية الطبية في عام 2019 فتأتي ألمانيا، وأمريكا، وسويسرا بنحو 35% مِن إجمالي قيِّمة الصادرات العالمية لتلك الفئة مِن المُنتجات. وبالتركيز على مُنتجات الحماية الشخصية فتوضح إحصاءات التجارة الخارجية لذات العام أن الصين، وألمانيا، وأمريكا يُمثلون نحو 40% مِن إجمالي الصادرات العالمية لهذه المُنتجات.

لعلَّ النظرة السريعة السابقة خلال هذا البند الفرعي كان الهدف مِنها إلقاء الضوء على **أهمية المُستلزمات الطبية السلعية مِن جُملة التجارة الدولية**، وهو ما كان مُتحققًا في ظل الظروف الطبيعية العادية قبل الجائحة الوبائية. وبناءً عليه فإن التساؤل الذي يَطرح نَفسه الآن ... **ما هي الزيادة المُتوقعة في حركة التجارة العالمية في المُستلزمات الطبية السلعية؟** أيًا ما كانت الإجابة على هذا التساؤل، فليس هُناك مِن شكٍ في أن ما سوف يُزيد مِن تعقيدات الإجابة دخول عوامل إستراتيجية ظَهَرَت في تَوَجُه غالبية دول العالم في بداية الأزمة – وبعضها ما يستمر حتى إعداد هذا التقرير – إلى إيثار زيادة مستويات مخزونها الإستراتيجي مِن تلك المُستلزمات الطبية السلعية على السماح بتصديرها. علاوةً على ما تَقَدَم، فإن زيادة الطلب في الأسواق المحلية وفقًا لمُقتضيات الجائحة الوبائية سوف يجعل مِن تحقيق كفاية الطلب المحلي أولوية أولى لدى الكثير مِن الشركات. **لذا فإن التوقعات الغالبة على السوق العالمي للمُستلزمات الطبية السلعية تنطوي على تنامي الطلب العالمي بصورة تفوق العرض مِن تلك المُستلزمات، وهو ما قد يتطور سلبيًا بطول فترة الجائحة الوبائية.**

نتيجة (2) ... تنامي مُتوقع لحجم الطلب العالمي على المُستلزمات الطبية السلعية بِما قد يفوق كثيرًا العرض مِنها.

(3) التجارة الرقمية Digital Trade:

بدايةً قد يكون مِن الواجب بمكان التعرُّف على المقصود بكلٍّ مِن التجارة الإلكترونية والرقمية، لكي نستطيع الوقوف بدقة على المغزى الإستراتيجي مِن هذا البند الفرعي. التجارة الإلكترونية E-Commerce تُعرَّف وفقًا لِما أستقر عليه المنهجي الإحصائي في القياس على أنها كُل ما يتم طلبه عبر الوسائل الإلكترونية، على أن يكون تسليمه مُتاح سواءً رقميًا أو ماديًا. في حين أن التجارة الرقمية – والتي لا زال مفهومها قيّد التوافق – هي تلك التجارة الإلكترونية القابلة للتسليم والتداول الكترونيًا فقط، والتي يُمكن النظر إليها وفقًا لمفهوم مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية على أنها خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المُمكنة لها. وبناءً على تقرير مُنظمة التجارة العالمية الصادر في عام 2019 عن إحصاءات عام 2018، فقد أشار التقرير إلى **ارتفاع الخدمات المُقدمة رقميًا** – وفقًا لمفهوم مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية – **إلى نحو 2,964 مليار دولار في عام 2018 مُقارنةً بنحو 1,885 مليار دولار في عام 2008، أي بِما يُعادل 1.6 ضعف ما بين هذين العامين.**

ومع إطلاق تقرير عام 2020، والذي سوف يتناول إحصاءات عام 2019 مِن المُتوقع ارتفاع هذا الرقم وفق المُعدَّل الطبيعي للزيادة خلال تلك الآونة. **غير أن الزيادة الأكبر في تاريخ كُلا مِن التجارة الإلكترونية أو التجارة الرقمية مِن المُتوقع أن تظهر في عام 2020**، فليس هُناك مِن شك في أن **الجائحة الوبائية الحالية أدت إلى تنامي في خدمات الشراء الإلكتروني**، والتي يَعقُبها التسليم الإلكتروني إذا تسنى ذلك، أو التسليم المادي في حالة السلع والخدمات التي لا يُمكن تسليمها رقميًا. فليس هُناك مِن شك في أن التباعد الاجتماعي، وقواعد الحظر والإغلاق التي اتخذتها الحكومات كان مِن شأنها الحد مِن أساليب الشراء والتداول التجاري الطبيعي – المادي – ومِن ثمَّ ظهرت التجارة الإلكترونية، وفي بعض الأوقات التجارة الرقمية البديل الأكثر أمانًا ومُلائمة وواقعية. **لذا فليس هُناك مِن شكٍ في أن تلك الطفرة التي سوف تُحققها التجارة الإلكترونية على وجه العموم، والرقمية على وجه الخصوص خلال العام الحالي تحديدًا، ولرُبما لأعوامٍ قادمة سوف تكون أكثر اضطرادًا.**

نتيجة (3) ... تَحَول جَذري وطفرة غير مُتوقعة سوف تشهدها إحصاءات التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية بدءً مِن عام 2020 وخلال الأعوام القادمة.

القسم الثاني

التحدِّي والفرصة

إن القسم السابق حاول في عُجالة بالغة أن يُمَهِد معلوماتيًا لمغزى الفرصة التي تُمَثِل الفكرة الأساسية في هذا التقرير، **والتي يُمكن تلخيصها في توقعات مُنظمة العمل العربية** بحدوث تنامي للطلب العالمي على بعض الخدمات والمُنتجات بصورة قد تَفوق القُدرات التشغيلية الحالية أو التوسُعية للمُنتجين العالميين – ولو حاليًا على الأقل، مِما يُسفر عن وجود فرصة سانحة لدخول مُنتجين جُدد سواءً للأسواق العالمية والمحلية. دعونا نُطلق على هذه النقطة "الجانب الأيمن مِن مُعادلة اقتناص الفرصة".

وحتى نكشف الغموض تمامًا عن المُعادلة ككُل، فعلينا أن نضع دائمًا نُصب أعيُننا **التحدِّي الأكبر** الذي كان يُمَثل **المُعوِق الأهم أمام السواد الأعظم في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر**، ألا وهو "**العولمة**"، والذي يُعبر عَن "الجانب الأيسر مِن مُعادلة اقتناص الفرصة". فلعلَّ كثير مِن التقارير والدراسات في مُختلف بقاع الوطن العربي، بل وفي كثيرٍ مِن الاقتصاديات الناشئة وحتى المُتقدِّمة على المستوى العالمي كانت تضع العولمة واحدة مِن أهم العقبات أمام ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة بصفة عامة، وأمام فئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر بصفة خاصة. فغالبًا ما كانت العولمة تِضع المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في نطاق المُنافسة المعرفية والسعرية غير المُتكافئة في مواجهة المُنتج المُستورد، وبخاصة ذلك القادم مِن عددٍ مِن الاقتصاديات الأسيوية على وجه الخصوص، وفي مُقدمِتها الصين.

لذا فإن **رؤية المُنظمة في ضوء تحليل الوضع الراهن** تنطوي على **وجود فرصة أمام المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في الاقتصاديات العربية ناجمة عَن تباطؤ حركة التجارة العالمية مِن جانب، وزيادة الطلب العالمي والعربي والوطني على سلع وخدمات**

بعينها مِن جانب، وهو ما سوف يُتيح الفرصة أمام تلك الفئة مِن المشروعات، وبصورة أكثر خصوصية تلك المشروعات المُتخصصة في فئة السلع والخدمات ذات الطلب المحلي المُستحدث أو المُتنامي في البُلدان العربية **لإيجاد موقع مُتميز لها في الأسواق الوطنية خلال العام الحالي على أقل تقدير.**

فعلى سبيل المثال لا الحصر، قد يكون هُناك سوقًا واضحًا وفرصًا سانحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر القائمة على إنتاج مُستلزمات الحماية الشخصية، مثل واقيات الوجه، وأغطية الأنف، والمُطهرات ...الخ. كذلك قد يكون مِن المُناسب أيضًا لدى تلك الفئة مِن المُنشآت وجود فرصًا واضحة في خوض مضمار إنتاج المُستلزمات الطبية – ولو حتى البسيطة مِنها، كتجهيزات الأطقم الطبية، والمُستشفيات ...الخ. ويَمتد الدور في القطاع الخاص ليتماس مع احتياجات الوقاية الصحية لدى المصانع، والمطاعم، والفنادق ...الخ، إذ أن غالبية تلك المُنشآت عادت بالفعل أو تعود تدريجيًا للعمل، وهو ما سوف يجعل لهذه المُنشآت الاقتصادية طلبًا مُتناميًا ومستدامًا لفترة ليست بالقليلة على مِثل تلك المُنتجات. لذا، فمِن الأدوار الهامة للقطاع الخاص الكبير في هذا الصدد أن يقوم على إيجاد رابط مع المُشروعات الوطنية الناشئة لتوفير احتياجاته في هذا الصدد.

في الحقيقة لا تَقف المُعادلة أمام القطاع الخاص فقط، **فلعلَّ أحد الأدوار التي يَجِب أن تستخلصها الحكومات مِن تلك الجائحة هو ضرورة وجود أنشطة اقتصادية أساسية داخل إطار الاقتصاد الوطني لتحقيق درجات مُحددة مِن الاكتفاء الذاتي، ودون الاعتماد الكُلي على الواردات.** ففي خلال أزمة الجائحة الوبائية بادرت الكثير مِن دول العالم في وضع قيود صارمة على تصدير الكثير مِن السلع والخدمات، في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع مستويات المخزون الإستراتيجي مِن احتياجاتها مِن عددٍ مِن المجالات ذات الأولوية. لذا، فقد يكون مِن المُناسب أن تتولى الحكومات العربية إجرَّاء حِزَم مِن تحفيز الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية "ذات الأولوية" على خوض مضمار بناء القدرات الإنتاجية الوطنية المؤسسية والفردية. بمعنى أكثر دقة، **ترى المُنظمة أهمية تبني الحكومات العربية لبرامج تنشيط وتحفيز سريعة لريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في مجموعة مِن المجالات ذات الأولوية على المستوى الوطني، لكي**

تكون تلك المشروعات بمثابة القوى الإنتاجية الوطنية القادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي في ظل أية أزمات أو ظروف يتعذر معها الاعتماد على الاستيراد مِن السوق العالمي.

لعلَّ خلاصة مُعادلة اقتناص الفرصة أن **هُناك فرصة – قد لا تتكرر – لقطاعات عريضة مِن المشروعات المتوسط والصغيرة ومُتناهية الصغر لإيجاد مكانًا تنافسيًا في الاقتصاديات الوطنية للدول العربية**، عبر **المُساهمة في سد الاحتياجات المُستحدثة أو المُتنامية أو حتى الطبيعية** مِن السلع والخدمات، وبالأخص التي يعتمد فيها الاستهلاك المحلي على الاستيراد مِن السوق العالمي، والتي قد يكون جانبًا مِنها نشأ بصورة مباشرة جرَّاء الجائحة الوبائية الحالية، أو بصورة غير مُباشرة جرَّاء تباطؤ حركة التجارة الدولية.

نتيجة (4) ... إن الفُرصة السانحة الآن أمام شركاء الانتاج الثلاثة لدفع عجلة الإنتاج في قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر قد تكون هي الأولى مِن نوعها، وقد لا تتكرر لاحقً، لذا **تدعوا المُنظمة إلى تبني السياسات والإجراءات والآليات وبرامج التحفيز العاجلة والبناءة، والتي مِن شأنها أن تتبنى وتحمي المشروعات القائمة والناشئة في عددٍ مِن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبُلدان العربية.**

القسم الثالث
سياسات ومُبادرات مُقترحة

في أعقاب عرض التحليل السابق، والمبني على ما هو مُتوافر مِن أدلة معلوماتية للحين، وفي أعقاب مراجعة ما تَمَخَضَت عنه مؤتمرات العمل العربي في شأن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، يقوم هذا القسم على عرض أهم الأولويات التي ترى فيها المُنظمة فرصة سانحة لدعم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، لخدمة البُعدين الاقتصادي والاجتماعي. إذ يَتَمَثَّل البُعد الإقتصادي في خلق آليات الإنتاج العربي، والتي مِن شأنها جذب المُستهلك والمُنتج العربي صوب الإنتاج السلعي والخدمي العربي، مِما يُقلل الاعتماد مُستقبلًا على الواردات الخارجية، ويدعم التوجه العربي صوب تنويع مُمارسات النشاط الاقتصادي، وما يتبعها مِن خلق تنوع في الصادرات العربية. بينما يَتَمَثَّل الجانب الاجتماعي – العاجل – في دفع عجلة الإنتاج صوب مجالات خلاف تلك المُتأثرة بصورة مباشرة أو غير مُباشرة بأزمة الجائحة الوبائية العالمية، مِما يُساهم في امتصاص القوى العاملة التي قد تكون تعطلت بالفعل أو مِن المُتوقع أن تتعطل جرَّاء تباطؤ الأنشطة المُتأثرة. علاوةً على تحريك آليات بناء الوظائف في أسواق العمل العربية لاستيعاب القوى العاملة البشرية الشابة المُقبلة سنويًا على تلك الأسواق، والتي قد تكون هي الأخرى مُتأثرة جرَّاء التأثر المباشر أو غير المُباشر للأنشطة الاقتصادية الأقرب للتخصصات التعليمية لهؤلاء الوافدين الجُدد لسوق العمل.

إطار (1) ... منهجية تحديد الأولويات

إن المُبادرات والأولويات المُقترحة في هذه الورقة هي وَليدة معطيات ودراسة الوضع الراهن، وهو ما يجعلها مُتغيرة بتغير نَمَط الأزمة. ففي ظل منظومات إدارة دعم القرار في أوقات الأزمات والكوارث تكون المُعطيات مُتغيرة وبالتالي يكون مِن قَبيل المرونة أن تتغير كذلك أبعاد دعم واتخاذ القرار بتغيُّير الموقف. لذا فإن الوضع الراهن هو ما أقتضى وضع الأولويات المُشار إليها، بيدَّ أن أية تغيُّيرات في المُعطيات الحالية، أو في أبعاد الجائحة الوبائية، أو حتى في مرونة شركاء الإنتاج للتعاطي مع المُستجدات، قد يقود ذلك إلى إعادة النظر في الأولويات القائمة وتجديدها.

(1) الأولويات الوطنية:

-الأولوية- إطلاق المُبادرات الوطنية الداعمة لرسمنة وتحديث وتبني المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية

ينطوي هذا المُقترح على تشجيع قيام الدول العربية – كُلٌ وفق رؤيته الوطنية – في تحديد الأولويات مِن السلع والخدمات ذات الأهمية الوطنية، والتي مِن الجائز أن يُطلق عليها "قائمة السلع والخدمات الاستراتيجية". يلي ذلك فتح المجال سواءً أمام المشروعات العاملة بالفعل أو الشباب الراغب في القيام بأنشطة ريادية في المجالات المُعلنة للانضمام لتلك المُبادرات والتمتع بمزاياها ومُحفزاتها. ولعلَّ المُنظمة تود مُشاركة عددًا مِن المُقترحات الهامة للأخذ في الاعتبار في مثل تلك المُبادرات الوطنية:

-1- تطبيق الإعفاءات الضريبية المُناسبة – كُليًا أو جُزئيًا – على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر الراغبة في التحول مِن القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ضمن قائمة الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية، بحيث لا تخضع لأية أعباء ضريبية سابقة، كبادرة لتحفيزها على الرسمنة. كذلك تقديم الإعفاءات الضريبية للمشروعات الجديدة المُنضمة للقوى الإنتاجية الوطنية – مِن مُنطلق المساواة – بحيث تأخذ فترة كافية لتحقيق حدًا مُناسبًا مِن الربحية أو العائد على استثماراتها.

-2- إن بُعد تحديث المشروعات القائمة عبر مُشاركة المعارف وإدارة البحث والتطوير بشكل تشاركي بين تلك المشروعات – كُلٌ في مجاله – يُعدُّ مِن العناصر الحاكمة في سرعة وجودة تلبية تلك المشروعات لاحتياجات الأسواق الوطنية العاملة في إطارها، سواءً مِن حيث الكم أو الجودة. لذا، فلعلَّ تشجيع الجامعات والمراكز البحثية، والقطاعات الحكومية ذات الصلة، والمشروعات الكبيرة ذات الخبرات المعرفية المُناسبة للانضمام لتلك المُبادرات مِن الأمور واجبة الأخذ في الاعتبار، والتي سوف تكون أحد عناصر النجاح الأكيدة في هذا الصدد.

-3- إن وجود نظام معلوماتي مُتكامل عن تلك المشروعات المُنطوية في تلك المُبادرات، وربطها بسلاسل الإمداد، وسلاسل التسويق الأهم على المستوى الوطني مِن شأنه على يضمن تذليل عددًا مِن العقبات المعلوماتية والمعرفية الهامة أمام تلك المشروعات.

-4- إعادة الحكومات العربية النظر في حصر احتياجات الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية مِن القوى العاملة وفقًا للتخصصات والمهارات المطلوبة، لإجراء برامج التدريب التأهيلي والتحويلي العاجلة للقوى العاملة المُتضررة مِن جرَّاء الجائحة الوبائية، لتحقيق الانتقال العاجل لتلك الفئة مِن المُتعطلين الجُدد للعودة مرة أخرى للقوى العاملة، ولكن في الأنشطة الاقتصادية ذات الحاجة.

(2) الأولويات القومية:

-الأولوية- الخريطة الاستثمارية العربية

إن المُنظمة تؤمن بأنه قد آن الأوان لبناء خريطة استثمارية عربية، تكون قادرة على إيضاح الفرص والمُقومات الاستثمارية في الدول العربية، وسلاسل الإمداد، وسلاسل التسويق ...الخ. إن وجود مثل هذه الخريطة سوف يُعظِم مِن آليات التكامل العربي-العربي، ويقوي مِن الأدوات المعلوماتية والمعرفية الداعمة لمستوياتٍ عِدَة، بدءً مِن صانع القرار العربي، ومرورًا بالمستثمر العربي، ورائد الأعمال العربي، ووصولًا إلى القوى العاملة العربية. لعلَّ الجائحة الوبائية الحالية أبرزت الحاجة الماسة إلى ضرورة وجود أنظمة معلوماتية عربية - عربية، مثل الخريطة الاستثمارية، لخدمة أبعاد التكامل والتضامن العربي في مثل تلك الظروف الاستثنائية.